سياسات التعليم الجامعي
الثوابت والمتغيرات
التحديات الاجتماعية وسوق العمل
ما بعد كورونا
2020

الدكتور المهندس مأمون الورع
دكتوراه فلسفة في هندسة العمارة – جامعة شفيلد بريطانيا

عميد كلية الهندسة المعمارية
الجامعة العربية الدولية الخاصة

عميد كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق 2007– 2010
عميد كلية السياحة تكليفا جامعة دمشق 2010
نائب رئيس جامعة القلمون الخاصة للشؤون العلمية 2005–2007
رئيس قسم التصميم المعماري _ كلية الهندسة المعمارية جامعة دمشق 1990–1992

حاليا :
عضو لجنة البرامج الوظيفية للمشاريع الحيوية
عضو اللجنة المعمارية في نقابة المهندسين السوريين
عضو لجنة التأهيل و التدريب في نقابة المهندسين السوريين
عضو لجنة المكاتب الاستشارية فرع دمشق لنقابة المهندسين
عضو لجنة التعليم الهندسي فرع دمشق لنقابة المهندسين
مدير المكتب الاستشاري السوري للخدمات الهندسية – SYRIA CONSULT– Damascus

مقدمة

وفرت القوانين الناظمة ، القاعدة التشريعية والأسس والمقومات القانونية المرنة لتحديث التعليم العالي وتطويره والنهوض بالجامعات الحكومية والخاصة ، وتمكينها من الارتقاء بمستوى الاداء الجامعي وفق معايير الجودة وقواعد الاعتمادية العلمية الحديثة ، والتنوع في الغايات النهائية للتعليم العالي.

وعلى النقيض ، وبعد أزمة كورونا ، بدأت المؤسسات المهنية و التعليمة حاليا ، بالبحث عن تشريعات جديدة للحفاظ على التقدم العلمي و المهني في ظل الجائحات المتكررة و النقص حاد في التشريعات الناظمة .

والسؤال الهام : ما هو دور المؤسسات الحكومية و الخاصة والهيئات الاعتبارية ، لتلبية الحاجة القائمة في سوق العمل في ظل الأزمة ؟ كمثيلاتها في دول العالم ، تقدم البرامج التخصصية الهندسية و علومها المساعدة.

هل تتجه هذه المؤسسات الحكومية و الخاصة ، لتلبية الحاجة القائمة في سوق العمل ، و بالتالي جودة و اعتمادية التعليم الهندسي ؟

ماهو دور الإعلام في التوعية للعديد من الاختصاصات التي أصبحت من الضرورات الأساسية لخطط التنمية في الدول العربية ؟.

في حقيقة الأمر، يتم تجاهل العديد من التخصصات التي يعتبرها العلماء من العلوم الأساسية المرادفة للاختصاصات الهندسية . و نادرا ما تلاقي هذه الاختصاصات تجاوبا من المجتمع باعتبارها حاجة ترفيهية على المدى المنظور، وهذا ما يبرر الاندفاع الكبير في الجامعات البحثية و الربحية على مستوى العالم تقريبا نحو التخصصات المهنية أو العلمية و تطبيقاتها. **أمام رغبة المجتمع في الحفاظ على تقاليد متوارثة في هيمنة الكليات الطبية والهندسية ،**

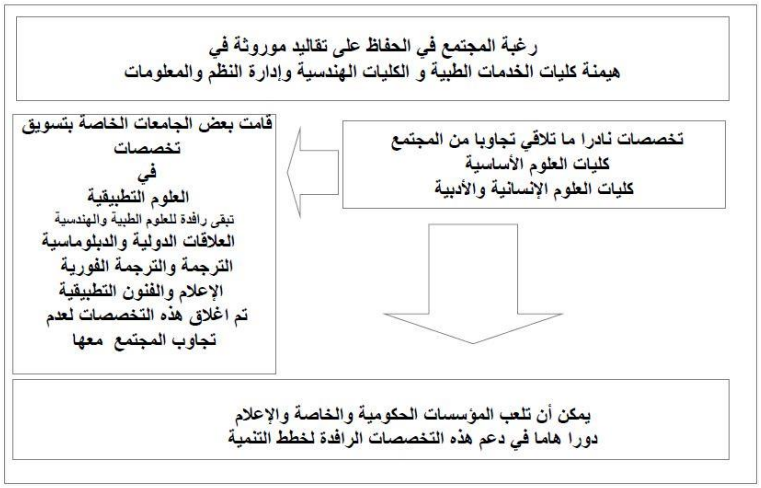

لقد بدأت بعض الجامعات، في محاولة تقديم برامج متميزة فيها ، كدور رافد لكليات العلوم الطبية والهندسية ،

وهنا يكمن دور الهيئة الاعتبارية لاتحاد المهندسين العرب ، في دعم تخصصات رافدة لخطط التنمية ، خدمة للتأهيل الجيد ضمن أسس يحتاجها السوق الآني و المستقبلي لما بعد كورونا .

العوامل الاجتماعية والهرمية النوعية للتعليم العالي والتميز العلمي :

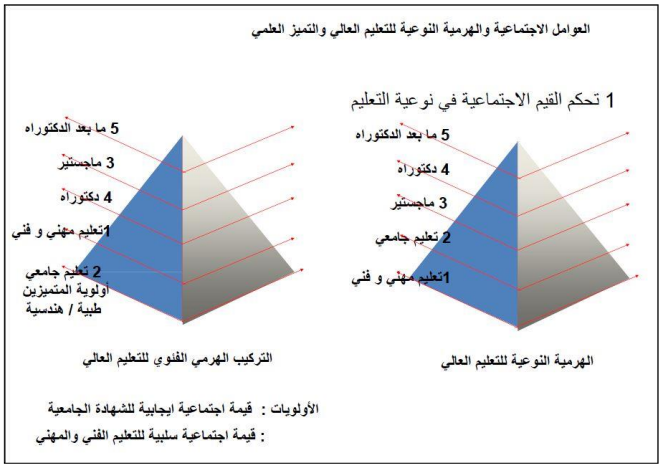

يظهر الهرم النوعي للتعليم العالي اهتماما متعاظما في تشجيع التعليم المهني و الفني كقاعدة اساسية متينة في منظومة التعليم العالي تنعكس ايجابا في اولوية الدول المتقدمة ، نجحت في اجتذاب الاجيال الشابة في سد الثغرة بين الصناعة و التعليم بتخريج مهنيين مدربين قادرين على الانخراط في المجالات المختلفة من الحياة المهنية .

وتنعكس حاليا في اعلام مكثف لإظهار أهمية المؤسسات التعليمية الأجنبية من خلال تشجيع الشباب المتعلم من الدول العربية ، واستقطابه للهجرة بأعداد كبيرة بقصد الدراسة العليا للماجستير و الدكتوراه في الدول المختلفة تمتد من اقصى الشرق إلى أقصى الغرب .

على النقيض ، يظهر التركيب الهرمي الفئوي للتعليم العالي في الدول العربية قيمة اجتماعية ايجابية للشهادة الجامعية ، و قيمة سلبية للتعليم الفني و المهني (شكل) ، مع التأكيد على اولوية التخصصات الطبية و الهندسية التقليدية ، في التعليم الجامعي العام و الخاص . حيث بلغ اعداد الطلاب الخريجين ارقاما قياسية تحتاج الى تكامل سياسات ملف العمل وفتح مجالات جديدة للاستفادة من خبرات الخريجين . مع ملاحظة الاندفاع الكبير نحو الانخراط في الدراسات العليا في الجامعات الحكومية للحصول على شهادة الماجستير الاكاديمي و التخصصي والدكتوراه . واصبح من الضروري التحدث بجرأة عن تكلفة الخريجين في التعليم ، وهجرتهم بدون كلفة تذكر .

فترة المكوث في الجامعة اصبحت تمثل اولوية في الدول المتقدمة بعد اتفاق برشلونة المعروف 3+2 وتعديلاته ، الذي يشجع الخريجين على الانخراط في الحياة العملية المهنية بعد ثلاث سنوات من الدراسة الجامعية (قرار له ابعاد اقتصادية هامة) . وهذا يعني الحصول على درجة الماجستير خلال سنتين او احيانا سنة واحدة في بعض الدول الاوروبية ، بينما تحتاج بالمقابل للحصول على درجة الماجستير الى ثلاث او اربع سنوات في سورية ومثلها لدرجة الدكتوراه .

هل يمكن تطبيق هذه المعادلة التعليمية دون تحديث وسائل التواصل الاجتماعي التعليمي عن بعد ؟

وهذا يتطلب دراسة متعمقة للتحولات الحديثة للجامعات ما بعد كورونا

لاشك أن توجيه المؤسسات التعليمية لتكون متجاوبة مع متطلبات سوق العمل و طموحاته وحاجاته الآنية دورا في النمو الاقتصادي و الاجتماعي على المدى القصير .

تعقد الآمال على الجامعات (ليس لزيادة الاستيعاب والحد من هجرة الراغبين في التعلم خارج القطر فقط) ولكن لدورها المتميز في تحديد ملامح هذا التنوع في الغايات ومن أهمها تزايد الاهتمام بالجدوى المباشرة للمناهج الحديثة التي تقدمها ، والعدد المتزايد من العاملين فيها أو المتوقع تخرجهم من هذه الجامعات وفق مؤهلات:

– **يتم استقطابها** من **كوادر تعليمية مهاجرة** سئمت العمل خارج حدود الوطن في الاغتراب العربي والعالمي، **وكوادر وخبرات أجنبية** تفتح لنفسها مجالات جديدة من المعرفة والتطبيقات التي لم تعد متاحة في الدول المتقدمة نتيجة التنافس المعرفي الذي يشهده العالم ، بالإضافة إلى رغبتها في التعرف على الغنى الحضاري الذي يمتلكه الوطن العربي . و بالطبع **كوادر محلية** منتقاة من المؤسسات والجامعات المحلية تمثل الغنى المتبادل في المعرفة .

– أو **يتم تكوينها** ، بالدرجة الأولى من خريجي هذه الجامعات المؤهلين تأهيلا يتماشى مع الحاجة الفعلية لسوق العمل ، للنقص المتزايد يوما بعد يوم في فرص العمل المتاحة لغير الخريجين الغير مؤهلين .

واليوم هنالك و بشكل عام ، دعوة في دول العالم ، الى تغيرات في عادات المجتمعات وقيمها [2] تؤدي إلى

– إحداث نقلة هامة في مسيرة الجامعة الحديثة بغية مواجهة تزايد الطلب على التعليم الجامعي. وهجرة الطلاب المتميزين .

– استحداث برامج قوية تتميز بالمرونة يمكنها التفاعل ايجابيا مع حاجات التنمية الشاملة في مجتمعها بشكل عام.

– تلبية حاجات الأفراد في الحصول على إعداد قابل للتطوير بما يتوافق مع حاجات السوق المتجددة ، بل تعدى الأمر إلى ابتكار برامج جديدة تسهم في إيجاد سوق عمل واعد لخريجيها .

– **تحول رسالة الجامعة التقليدية من كونها ناقلة للمعرفة والقيم و المبادىء و التراث إلى جامعة تعنى بإنتاج المعرفة و استثمار الأفكار المبدعة في تحويل المعارف إلى مهارات تطبق في واقع الحياة .عن طريق تسويق البحوث التطبيقية** الرائدة للشركات الكبرى ، بالإضافة إلى إقامة مراكز بحث تطبيقية في أروقة الكثير منها ، مما يؤدي إلى إعارة أصحاب العقول المبدعة للشركات والمؤسسات مقابل دعم مادي لهذه الجامعات ، وإلى **قيام تحالفات قوية** بين العلوم التجريبية والاقتصادية ، واحتكار المعرفة ذات العائد الاستثماري لينتج عن **ذلك تميز و سيطرة وفرز لجامعات قوية وأخرى ضعيفة** [3].

(وهذا ما يجب أن نسعى لتجنب حدوثه كي لا ينعكس سلبا على الهدف من تفعيل الشراكة مع القطاعين العام والخاص) .

– تنازل الجامعات التقليدية في دول العالم المختلفة عن بعض مبادىء الاستقلالية والحرية الأكاديمية ، بحيث يتم محاسبتها من قبل المجتمع والحكومة ، و دخلت في شراكة مع جامعات أخرى داخل الحدود وخارجها، و تحولت من كونها جامعات ذات سيادة اعتبارية إلى جامعات تدار من قبل عدة جهات عبر القارات بواسطة تقنية الاتصالات والمعلومات ، وهذا ما سمي بالتحول الثالث في كون الجامعة الحديثة تمثل بوابة ذكية لنشر مبادىء العولمة الثقافية و المعرفة . سعت بوسائل مختلفة في سبيل تحقيق ذلك إلى استقطاب الطلبة المتفوقين من معظم بلدان العالم والتواصل بواسطة برامج و مغريات مختلفة [4].

<u>تطلعات وآمال حول تطوير التعليم العالي للمرحلة القادمة</u>

– الاخذ بعين الاعتبار تجربة مؤسسات التعليم العالي في اليابان .

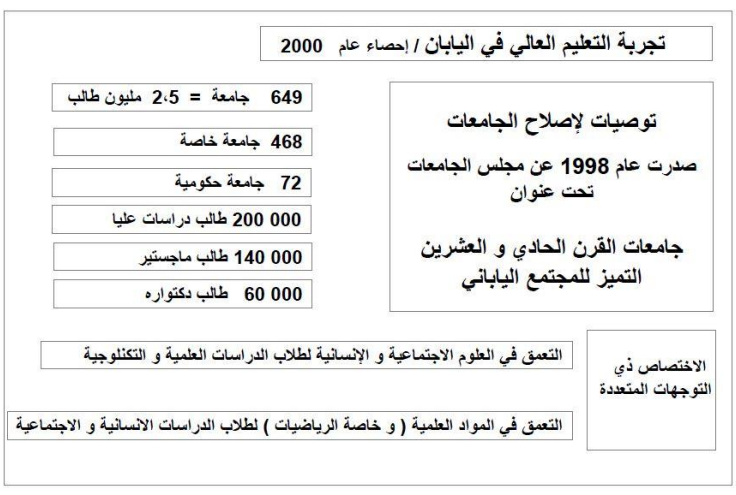

– تطوير الخطط الوطنية لكثير من الدول بالتوجه نحو تعزيز دور الإبداع والابتكار، وتوليد المعرفة في التنمية والتطوير [8]. يبرز هنا على المستوى المحلي العربي التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي حمل شعار (نحو إقامة مجتمع المعرفة) [9] .

– الأخذ بمفهوم " الاختصاص ذي التوجهات المتعددة " ، على عكس ما كان سائدا في الماضي ، دون أن يعني تكوين خريجين لا اختصاص لهم ، فتمت مراجعة البرامج التعليمية والمناهج التي تقدم في المرحلة الجامعية لإعطاء دور أوسع للعلوم الأساسية في التعليم العالي و التعمق الواسع في العلوم الاجتماعية والإنسانية من قبل طلاب الدراسات العلمية و التكنولوجية ، والتعمق في المواد العلمية وخاصة الرياضيات من قبل الطلاب الذين يدرسون دراسات إنسانية واجتماعية ، وإلمامهم ببعض أوجه الدراسات العلمية والتكنولوجية [9].

– إقامة **حلقة نقاش حول توقعات القطاع الخاص من الشراكة مع الجامعات** في البحث والتطوير ، كي لا تكون الافكار المطروحة من طرف واحد وتفتقر الى المصداقية .

– **تمتد سوق العمل بإتجاه جميع الدول العربية والخليج خاصة ومن ثم الدول المتقدمة ، فآلاف الخريجين من الجامعات العربية يعملون في هذه الدول و يساهمون بشكل فاعل في خطط التنمية فيها) .**

– فما هي توقعات القطاع الخاص من الشراكة ؟ .

– و ما هي التوقعات في الشراكة كما يراها الاستثمار لتحقيق اقتصاد المعرفة ؟.

– وما هي قناعة القطاع الخاص بجدوى البحث والتطوير والشراكة كوسيلة لبلوغ التميز والعالمية ؟.

– وما هو حجم التعامل مع البحث والتطوير والرؤية المستقبلية ؟.

– وهل الشراكة خيار أم حتمية في ظل العولمة ؟ .

– احكام الصلة بين التعليم العالي وبين حاجات القوى العاملة ،

– تقديم برامج تعليمية متخصصة ومتنوعة تلبي الحاجات المتعددة والمتجددة للطلب على القوى العاملة ،

– تشكيل لجان رئاسية لمراجعة النظام التعليمي واقتراح الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بتطويره .

– تضمين مفهوم مسؤولية القطاع الحكومي في دعم مؤسسات التعليم الجامعي الخاص بمختلف الوسائل .

من أولويتها اعتماد " **نظرة شمولية لقطاع التعليم : نظرة مدمجة و متكاملة لقطاعي التعليم** " بشكل عام .

– إنشاء صندوق للبحث العلمي يهدف إلى سد الثغرات بين القطاعين العام و الخاص ، تساهم الدولة في ميزانية الصندوق بالنصف والباقي بالمنح والتبرعات من القطاع الخاص وأي مشروع يساهم الصندوق في إنشائه تعود من أرباح . علما بأن الدول المتقدمة تنشأ الكثير من الصناديق الخاصة الهدف منها الإسراع في عملية التنمية ، يشارك في الاستفادة من عائدات الصندوق الجامعات الخاصة والحكومية على مبدأ التميز العلمي والحوافز للأفضل .

– تفعيل الثقة بين القطاع الخاص والجهات الأكاديمية كي لا تكون البحوث ذات طابع فردي تعتمد على المبادرات الفردية والغير المنظمة ، فكسب الثقة بين الجانبين ، يساهم في تحسين سمعة الشراكة والانتماء الوطني .

– توعية المستثمر من أهمية الاستراتيجيات التي تسعى إلى الاستثمار على المدى البعيد ، عوضا عن الاستراتيجيات القائمة في أي مشروع والتي تسعى إلى الاستثمار على المدى القريب مما يجعلها في غنى عن الاستعانة بالكوادر العلمية المؤهلة .

– التعاون مع الجامعات في إدارة مشاريع الشركات ، لأهميتها في توفير المصاريف وزيادة العائدات ، حين تقام هذه المشاريع على أسس علمية موثقة .

– إعطاء الباحث الحق في النشر والشهرة لبث روح الحماس ومتابعة توسيع الأبحاث العلمية والالتزام بتطوير أساليب الاتصال الفعالة بين الجامعات والقطاع الخاص وتلبية كل طرف حاجات الطرف الأخر .

– تسجيل براءات الاختراع وتأسيس إدارة الأفكار الالكترونية المبتكرة و (بنوك المعلومات) التي تهدف إلى تسجيل الأفكار المساهمة في زيادة العائدات وتقليص الإنفاق غير المبرر على الشركات .

– توجيه الاهتمام نحو فروع المعرفة الجديدة التي تم افتتاحها في الجامعات الخاصة .

– الربط بين أهداف ومضمون الدراسات العليا وسياسات ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالدراسات العليا بطبيعتها تعتمد على البحث العلمي.

– تطوير المناهج الدراسية وفقا للمستجدات العصرية ، وحاجة سوق العمل في المرحلة الحالية والقادمة . ومتغيرات القرن الجديد والقدرة على التحليل والكفاءات، لاستنتاج وحل المشكلات..

– تشجيع المتفوقين والقادرين علميا وذهنيا وذوي الكفاءات ، والذين ينهون دراستهم ضمن الفترة المقررة ، وتنظيم صندوق مساعدة الطلاب الغير قادرين ماديا من خلال نظام مالي خاص .

– مراجعة كلفة التعليم العالي مراجعة شاملة وجذرية وتعديلها بما يكفل حسن الاستثمار للموارد المتاحة لها .

مراجع البحث :

[1] المرسوم التشريعي رقم(36) لعام 2001 .

[2] الثبيتي ، مليحان ، (2000) " الجامعات : نشأتها ، مفهومها ، وظائفها ، دراسة وصفية تحليلية " ، المجلة التربوية ، مج14،ع54 ، الكويت : مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت .

[3]

Lee, Jeong yeon (2000)," The Sustainability of University-Industry Collaboration :An Empirical Assessment , journal of Technology Transfer ,25(2) , 111-123 .

[4] أبو عمه،عبد الرحمن بن محمد، (2000)، " التعليم العالي في بريطانيا "، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض .

[5] ظاهر،مسعود،(2002) ، " النهضة اليابانية المعاصرة : الدروس المستفادة عربيا "، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت .

[6] لمزيد من المعلومات يمكن الوصول إلى موقع الإتحاد الأوروبي

htt:europa.eu.int/comm./employment_social/knowledge_society/index_en.htm

[7] بكري ، سعد الحاج ، (2003) ، *"المعلوماتية والمستقبل"* ، مؤسسة اليمامة ، كتاب الرياض 113،

[8]

Canada,s Innovation Strategy: Achieving Excellence (Investing in People ,Knowledge and Opportunity),Ministry of Industry, Government of Canada, 2002 .

Canada,s Innovation Strategy: Achieving Excellence(Skills and Learning for Canadians),Ministry of Industry, Government of Canada , 2002 .

[9] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 "*نحو إقامة مجتمع المعرفة* " ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي ، المكتب الإقليمي للدول العربية .

[10]

Flood J E (1979) " Industry and Education : a love – hate relationship " . IEE .

[11] العقيل ، ماجد صالح، (2005)،" الأهمية الاقتصادية في استراتيجيات تكوين التكتلات البحثية في دول مجلس التعاون الخليجي " ، المؤتمر العالمي حول تحديات التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الكويت .

[12]

Bourne, Compton, (2003), " Universities and the Private Sector ",14th International meeting of University Administrators, Kingston, Jamaica, 5/9 January .

[13] عبد العال، د. رضا محمد، (2001)، " كيفية التعاون بين قطاع التعليم العالي مع القطاعات الاخرى وخاصة القطاع الصناعي " ، مركز النشر ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة .

[14] بيرتن كلارك

[15]

Niemi ,H,(Editor),Moving Horizons in Education, Helsinki University Press ,Helsinki,1999.